الأمم المتحدة

A/AC.109/2006/3

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

سانت هيلانة

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	معلومات عامة	١-٤	٣
ثانيا –	خلفية تاريخية	٥	٤
ثالثا –	المعلومات الأساسية والتطورات المتصلة بالنواحي الدستورية والسياسية	٦-١٥	٥
رابعا –	الأحوال الاقتصادية	١٦-٤١	٦
	ألف – معلومات عامة	١٦-٢٠	٦
	باء – مشاريع التنمية	٢١-٢٤	٨
	جيم – الزراعة ومصائد الأسماك	٢٥-٢٧	٩
	دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة	٢٨-٣٥	١٠
	هاء – الأعمال المصرفية والائتمان	٣٦	١١
	واو – السياحة	٣٧-٤١	١١
خامسا –	الأوضاع الاجتماعية	٤٢-٥٣	١٣
	ألف – لمحة عامة	٤٢-٤٤	١٣

090306 090306 06-24995 (A)

باء –	العمالة	٤٥–٤٨	١٤
جيم –	التعليم	٤٩–٥٠	١٥
دال –	البيئة	٥١–٥٣	١٥
سادسا –	تابعا سانت هيلانة	٥٤–٧٥	١٦
ألف –	أسنسيون	٥٤–٦٠	١٦
١ –	لمحة عامة	٥٤	١٦
٢ –	الدستور السياسي	٥٥–٦٠	١٧
٣ –	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	٦١	١٨
باء –	تريستان دا كونها	٦٢–٦٨	١٨
١ –	لمحة عامة	٦٢–٦٣	١٨
٢ –	الوضع الدستوري والسياسي	٦٤–٦٧	١٩
٣ –	الأحوال الاقتصادية والاجتماعية	٦٨	١٩
سابعا –	وضع الإقليم في المستقبل	٦٩–٧٤	١٩
ألف –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٦٩–٧٢	١٩
باء –	موقف الإقليم	٧٣–٧٤	٢١
ثامنا –	نظر الأمم المتحدة في المسألة	٧٥	٢١

أولا – معلومات عامة[1]

١ – يتكون إقليم سانت هيلانة، الذي تتولى إدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من جزيرة سانت هيلانة وتابعين، هما: جزيرة أسنسيون ومجموعة من الجزر الصغيرة تشكل تابع سانت هيلانة المسمى تريستان داكونها.

٢ – وسانت هيلانة، الواقعة في جنوب المحيط الأطلسي، على بعد حوالي ٩٠٠ ١ كيلومتر من أنغولا، و ٩٠٠ ٢ كيلومتر من البرازيل، هي جزيرة صغيرة بركانية المنشأ. ويغطي الإقليم مساحة يابسة كلية قدرها ٤١٢ كيلومترا مربعا: بحيث تقع أسنسيون على بعد ٢٠٠ ١ كيلومتر إلى الشمال الغربي من سانت هيلانة، بينما تقع تريستان داكونها والجزر الصغيرة الأخرى على بعد حوالي ٤٠٠ ٢ كيلومتر إلى الجنوب. وجزيرة سانت هيلانة، التي توجد فيها مدينة جيمستاون عاصمة الإقليم، هي أكبر جزيرة وتبلغ مساحتها ١٢٢ كيلومترا مربعا. وتتمتع الجزر بطقس مداري تلطفه رياح تجارية تهب على مدار السنة. وفي الجزر مجموعة متميزة من الأنواع النباتية والحيوانية وكثير منها أنواع نادرة أو مهددة بالانقراض.

٣ – ويُعرف سكان سانت هيلانة بالهيلانيين (''Saints'' أو ''St. Helenians'') وهم من أصل عرقي مختلط (انظر الفقرة ٥ أدناه). ووفقا لتعداد عام ١٩٩٨، كان يعيش في سانت هيلانة ٠١٠ ٥ أشخاص. ولكن حسب تقديرات مكتب الإحصاء في سانت هيلانة فإن عدد سكان الجزيرة، في تموز/يوليه ٢٠٠٣ كان يتراوح من ٧٥٠ ٣ إلى ٨٠٠ ٣ نسمة، مما يعني أن ربع السكان غادروا الجزيرة خلال خمس سنوات فقط. ولاحظ المكتب أنه بعد إعادة منح الجنسية البريطانية للهيلانيين في عام ٢٠٠٢، شهدت الجزيرة نزوحا جماعيا. وقُدر عدد السكان بأربعة آلاف في عام ٢٠٠٥[2]. وفي حين يصعب التكهن بدقة بما سيكون عليه عدد السكان في المستقبل، من المرجح أن تخف حدة الهجرة المرتفعة وذلك لأن معظم الأشخاص الذين كانوا يرغبون في مغادرة الجزيرة قد غادروها فعلاً، كما انحسر عدد السكان في الفئات العمرية التي يرجح أن تغادر الجزيرة[3]. ويقيم قرابة ثلث السكان في جيمستاون. والانكليزية هي اللغة الرسمية لسانت هيلانة، ويمكن الوصول إلى سانت هيلانة على متن سفينة البريد الملكية سانت هيلانة (*Royal Mail Ship St. Helena*)، التي تخدم سانت هيلانة وأسنسيون، وخليج والفيس في ناميبيا، وكيب تاون بجنوب أفريقيا. ويوجد أقرب مدرج طائرات في جزيرة أسنسيون.

٤ – وبعد مشاورات مطولة بين حكومة سانت هيلانة، وإدارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، أُعلن في آذار/مارس ٢٠٠٥ أن الإدارة ستوفر تمويلا لبناء مطار دولي في

جزيرة سانت هيلانة. ومن المقرر أن يصبح المطار عاملا بحلول عام ٢٠١٠، وهو الموعد المتوقع لسحب سفينة البريد الملكي لسانت هيلانة من الخدمة[٤].

ثانيا – خلفية تاريخية

٥ – اكتشف الملاح البرتغالي خوان دانوفا سانت هيلانة في ٢١ أيار/مايو ١٥٠٢، الموافق عيد القديسة هيلانة. وقد كانت جزيرة غير مأهولة. وبقي وجودها سرا حتى وصل إليها البحار الانكليزي توماس كافنديش بالصدفة في عام ١٥٨٨. وفي عام ١٦٣٣ ادعت هولندا ملكية الجزيرة إلا أنها لم تحتلها. وفي عام ١٦٥٨، أصدر حاكم بريطانيا مرسوماً أذن به لشركة الهند الشرقية البريطانية باستعمار الجزيرة وتحصينها، واستوطنها الإنكليز في أعقاب ذلك وجُلب أَرِقاء من أفريقيا ومدغشقر والشرق الأقصى. كما جُلب صينيون وبعض العمال الهنود المرتبَط معهم بعقود محددة الأجل للعمل في الجزيرة. وأصدر الملك جورج الثاني ميثاقا لشركة الهند الشرقية يحدد فيه كيفية تحصين الجزيرة وحكمها. ومنح الملك في الميثاق أيضا الجنسية الإنكليزية الكاملة الدائمة للسكان. ونُفي نابليون بونابرت إلى سانت هيلانة في عام ١٨١٥، وظل فيها حتى وفاته في عام ١٨٢١. وأصبحت سانت هيلانة من مستعمرات التاج في عام ١٨٣٤. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، احتفلت سانت هيلانة بالذكرى السنوية الخمسمائة لاكتشافها.

ثالثا – المعلومات الأساسية والتطورات المتصلة بالنواحي الدستورية والسياسية

٦ – حل دستور سانت هيلانة لعام ١٩٨٨، الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، محل دستور سانت هيلانة وتابعَيْها الذي بدأ العمل به في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧. وبموجب دستور ١٩٨٨، يتولى إدارة الإقليم الحاكم والقائد العام، الذي تعينه الملكة. ويساعده في ذلك مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي.

٧ – ويتألف المجلس التشريعي من رئيس المجلس ومن ثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم (هم رئيس الأمناء وأمين المالية والمدعي العام) و ١٢ عضوا منتخبا. ويتألف المجلس التنفيذي الذي يرأسه الحاكم من الأعضاء الثلاثة المعينين بحكم مناصبهم وخمسة من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين. وعلى الرغم من أن المدعي العام عضو في كلا المجلسين التشريعي والتنفيذي، فإنه لا يملك حق التصويت في أي منهما.

٨ – وتجري الانتخابات بالاقتراع السري على فترات لا تزيد على أربع سنوات وعلى أساس حق التصويت العام للذين يبلغون من العمر ١٨ عاما أو أكثر. وعلى الرغم من وجود حزبين سياسيين، إلا أنهما لا يمارسان أي نشاط منذ عام ١٩٧٦، وتجري الانتخابات على

أساس غير حزبي. وقد أجريت الانتخابات الأخيرة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ عندما انتخب للمجلس التشريعي ١٢ مرشحا يمثلون دائرتين انتخابيتين. وانطوت هذه الانتخابات على تغيير في عدد الدوائر الانتخابية. فقد حلت دائرتان (هما الدائرة الشرقية والدائرة الغربية) محل الدوائر الثماني السابقة[٥]، ويواصل مايكل كلانسي، المعين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فترة ولايته كحاكم لسانت هيلانة وأسنسيون وتريستان داكونها.

٩ - وينص دستور سانت هيلانة على الفصل بين السلطة القضائية والحكومة. ويضم الجهاز القانوني محكمة استئناف ومحكمة عليا ومحكمة جزئية، وتندرج إجراءات الفصل في الطعون النهائية ضمن اختصاصات مجلس الملكة في المملكة المتحدة. وتطبق التشريعات المحلية بصفة عامة. لكن قوانين المملكة المتحدة تطبق على الحالات التي لم يسن لها تشريع محلي، في حدود ما تسمح به الظروف المحلية.

١٠ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، عندما بدأ نفاذ قانون الجنسية البريطاني، فقد أبناء سانت هيلانة حقوقهم في الجنسية. وعمل أبناء الجزيرة منذ ذلك الحين وحتى عام ٢٠٠٢ من خلال المجلس التشريعي ولجنة الجنسية من أجل استرداد حقوقهم. وبعد أن بدأ نفاذ قانون المملكة المتحدة المتعلق بأقاليم ما وراء البحار المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي تمنح بموجبه الجنسية البريطانية لسكان الأقاليم التابعة للمملكة في ما وراء البحار، استرد رعايا سانت هيلانة حقهم في حمل الجنسية البريطانية. ويجيز هذا القانون لرعايا سانت هيلانة حمل جواز السفر البريطاني والعمل في أي مكان داخل منطقة الاتحاد الأوروبي.

١١ - وقد شهدت السنوات الخمس الماضية مفاوضات ومشاورات عامة مستفيضة بشأن الإصلاحات الدستورية والتحديث في سانت هيلانة. ودخلت حكومة سانت هيلانة، رغبة منها في تطبيق نظام يمنح الممثلين المنتخبين على الصعيد المحلي سلطات أوسع، في مباحثات مع المملكة المتحدة، مستعينة في ذلك بخدمات مستشارة شؤون دستورية مستقلة، هي السيدة أليسون كوينتين - باكستر، لكي تساعد على دراسة خيارات تعديل الدستور وإعداد مشروع دستور جديد للإقليم.

١٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقب مشاورات مع السيدة كوينتين - باكستر، أعلن المجلس التشريعي تغييراته الدستورية المقترحة، التي تشمل نظام حكم وزاريا ثلاثي المستويات (يضم جمعية تشريعية ومجلس وزراء (يحتل رئيس الوزراء فيه منصب الرئيس) ومجلسا تنفيذيا (يتولى رئاسته الحاكم)، وانتخابات للجمعية التشريعية يجري جزء منها على أساس الدوائر المتعددة والجزء الآخر على نطاق الجزيرة بأكملها، وانتخاب رئيس الوزراء

بنظام الانتخاب الحر المباشر، وإدخال شرعة للحقوق، للتحقق مما إذا كانت هذه الإصلاحات تحظي بتأييد كبير من الجمهور[٦].

١٣ - وأُكملت الصيغة النهائية لمشروع الدستور بعد جولات إضافية من المفاوضات أجريت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويقترح الدستور الجديد ثلاثة تغييرات رئيسية في النظام الدستوري الحالي في سانت هيلانة هي:

- الحكم القائم على قيم الشراكة؛
- ضمانات جديدة لحقوق الإنسان الأساسية؛
- شكل وزاري للحكم ذو مستويين.

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التغييرات الدستورية المقترحة، انظر ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2005/14، الفقرات ١١-٢٥).

١٤ - وفي أعقاب مفاوضات ومشاورات عامة مستفيضة أُجري ''استفتاء استشاري'' في سانت هيلانة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ لتحديد ما إذا كان الهيلانيون يرغبون في اعتماد الدستور الجديد. وكانت المملكة المتحدة قد أكدت أنها لن تنفذ الدستور الجديد حتى تتلقى إشارة واضحة من الهيلانيين بأنهم يرغبون في اعتماد مشروع الدستور.

١٥ - ورفض الهيلانيون الذين شاركوا في الاستفتاء الاستشاري الاقتراح، حيث صوتت نسبة قدرها ٥٢,٦ في المائة منهم ضد المشروع وصوتت نسبة قدرها ٤٧,٢ في المائة مؤيدة له. وكان نظام الحكم الوزاري الجديد خلافيا بصورة خاصة، بينما حظي الباب المتعلق بحقوق الإنسان وإعلان قيم الشراكة بتأييد أكبر من الجمهور[٧]. وقرر أعضاء المجلس التشريعي مواصلة تعديل الدستور عن طريق إدماج التغييرات التي تحظى بشعبية في الدستور القائم، والعمل على ترشيد أسلوب الحكم الحالي.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - معلومات عامة

١٦ - ظلت سانت هيلانة تواجه في عام ٢٠٠٥ تحديات اقتصادية مرتبطة بانكماش القاعدة الضريبية وارتفاع نسبة المسنين بين السكان ونزوح الأشخاص ذوي المهارات بحثا عن أجور أعلى في الخارج. وبفضل اعتماد سانت هيلانة الكبير على المعونة المقدمة من المملكة المتحدة وغيرها من مصادر التمويل الخارجي للاستثمارات الرأسمالية والتقنية، يتمتع السكان بمستوى معيشي أعلى مما يمكن أن توفره الموارد المحلية لولا ذلك. ويُستخدم دعم

الميزانية الوارد من المملكة المتحدة لتقديم الخدمات العامة الأساسية وإعانة خدمة الشحن البحري المخصصة للإقليم[٨]. وقد تناقصت بالقيمة الحقيقية المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة خلال العقد الماضي مما أثر في اقتصاد سانت هيلانة. ويموَّل القسط الأكبر من الاستثمار الرأسمالي في الإقليم عن طريق إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، فضلا عن الدعم الذي تقدمه تلك الإدارة للميزانية السنوية للحكومة[٩]. وقُدرت النفقات في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بمبلغ ٥٦١ ١٨ مليون جنيه استرليني، بينما قُدر الدخل المحلي بمبلغ ٨٤٣ ٥ ملايين جنيه استرليني. وكان من المتوقع تغطية العجز، البالغ ٧١٨ ١٢ مليون جنيه، بالكامل عن طريق مِنح المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة[١٠].

١٧ - وقام ممثلو إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بزيارة مقررة إلى سانت هيلانة في آذار/مارس ٢٠٠٥ للتباحث بشأن مجموعة المعونات للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وذلك بعد شيء من التأخير. وحسب المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، يُقدر مجموع المعونة المتعلقة بالميزانية والمساعدة الإنمائية وأموال دعم النقل البحري التي ستقدمها حكومة المملكة المتحدة بمبلغ ١٣,١٢٦ مليون جنيه استرليني في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد أقرت المملكة المتحدة هذه المجموعة من المعونات في حزيران/يونيه ٢٠٠٥[١١].

١٨ - وخلال المناقشات المتعلقة بالميزانية مع إدارة التنمية الدولية ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، اهتدت حكومة سانت هيلانة بالأهداف الاستراتيجية الستة التي كانت قد تمت الموافقة عليها عقب مشاورات مع السكان في عام ٢٠٠٣. وهذه الأهداف الاستراتيجية هي:

- تحسين سبل الوصول إلى الجزيرة؛
- تحسين مستوى التعليم؛
- إقامة اقتصاد مستدام ومفعم بالحيوية؛
- إقامة مجتمع صحي في بيئة مأمونة؛
- تشجيع وإيجاد قوة عمل مستدامة؛
- مواصلة تطوير وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعب في تقرير مصيره.

١٩ - وأنشأت وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في عام ٢٠٠٣ ميزانية لبرنامج التنويع الاقتصادي لمساعدة أقاليم ما وراء البحار على تنويع قاعدتها الاقتصادية وتعزيزها، مما يقلل من اعتمادها على مجرد قطاع واحد أو قطاعين. ويشكل البرنامج مصدرا للتمويل لدعم الشركات الصغيرة والموهوبين في قطاع الأعمال لكي يشرعوا في إقامة أعمال جديدة في

أقاليم ما وراء البحار غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبخاصة في المجالات غير التقليدية، على سبيل المثال لا الحصر. وقد استُخدم التمويل المقدم من ميزانية البرنامج لوضع خطة لتوسيع قطاع الأعمال الصغيرة في سانت هيلانة بما قيمته ١٥٠ ٠٠٠ جنيه استرليني سنويا لمدة ثلاث سنوات[١٢]. وتتولى إدارة البرنامج وكالة تنمية سانت هيلانة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وافقت الوكالة على سياسة إقراض جديدة تهدف إلى تمويل المشاريع التي تُسهم في نمو اقتصاد سانت هيلانة وتنوعه[١٣].

٢٠ - وفضلا عن ذلك، وضعت حكومة سانت هيلانة سياسات تركز على إنشاء مشاريع جديدة، وخصخصة الأصول التي تملكها الحكومة، والتدريب المهني[١٤]، سعيا لتسهيل نمو القطاع الخاص. وحسب إفادة الدولة القائمة بالإدارة، يُتوقع أن يزداد نصيب القطاع الخاص كنسبة من مجموع الاقتصاد من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٥[١٥].

باء - مشاريع التنمية

٢١ - تتلقى سانت هيلانة أيضا مساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويغطي إطار التعاون القطري الثاني الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسانت هيلانة (انظر DP/CCF/STH/2) الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، ومُددت فترة الإطار لتشمل عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ أيضا. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المساعدات التي يقدمها البرنامج الإنمائي انظر A/AC.109/2005/14، الفقرة ٣٥.

٢٢ - وإضافة إلى إطار التعاون القطري، بدأ البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٥ مشروعا جديدا بالتعاون مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي التابعة لحكومة سانت هيلانة يركز على التدريب وإعادة التدريب لصالح العاطلين عن العمل لمدد طويلة[١٦]. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفقرة ٤٦ أدناه.

٢٣ - وتنطبق على سانت هيلانة أيضا شروط الحصول على أموال من الاتحاد الأوروبي. وقد خُصص لها بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٣ ما يبلغ ١٤,٣٥ مليون يورو[١٧]. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعلنت اللجنة الأوروبية تخصيص مبلغ ٨,٦ ملايين يورو لسانت هيلانة من صندوق التنمية الأوروبي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لتحسين إمكانية الوصول إلى الجزيرة، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تقليل اعتمادها على المعونة[١٨].

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٥ أتاحت تمويلات مقدمة من إدارة التنمية الدولية وصندوق التنمية الأوروبي تنفيذ عدة مشاريع كبيرة تتعلق بالبنية التحتية في سانت هيلانة. وشملت هذه

المشاريع إصلاح الطرق وتحسينها، وتركيب مولدي كهرباء تبلغ طاقة كل منهما ميغاواطا واحدا. وإضافة إلى ذلك تم بنجاح ترميم المولدات الموجودة وتركيب تربينين هوائيين. وعلى الرغم من أن التربينين يتيحان تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة، تشير المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى عدم إمكانية الاعتماد عليهما. ومن ضمن المشاريع الإنمائية المقبلة مشروع يستعرضه الصندوق الأوروبي للتنمية حاليا لتحسين رصيف الميناء. ويأتي مشروع تحسين الرصيف في أعقاب عملية جرت في عام ٢٠٠٥ لتثبيت المنحدرات المطلة على الرصيف وعلى مناطق أخرى من جيمستاون معرضة لسقوط الأحجار. كذلك وافقت إدارة التنمية الدولية على تخصيص مبلغ ١,١ مليون جنيه استرليني لتحديث نظم التزود بالماء، مما يسهم في تحسين أمن الإمدادات المائية وتحسين نوعية الماء في سانت هيلانة. أما مشروع التخلص من النفايات فهو في مرحلة التنفيذ، بينما اكتمل التدريب المهني والدراسات الهيدرولوجية لمستجمعات المياه. ومن ضمن المشاريع الأخرى التي تنتظر موافقة الإدارة أو هي في مرحلة التخطيط مشاريع المياه العادمة، وتحديث الشبكة الكهربائية وتمديدها، وصيد السمك قبالة الساحل، وتركيب تربينات هوائية إضافية[١٩].

جيم - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٥ - تشكل مصائد الأسماك قطاعا هاما من اقتصاد سانت هيلانة. وفي عام ٢٠٠٤، اكتسبت سفينتا صيد تابعتان لسانت هيلانة القدرة على صيد الأسماك فيما وراء الأميال الإثني عشر الملاصقة للشاطئ من المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة التي تبلغ ٢٠٠ ميل. وهناك ٣٠ من قوارب الصيد التي تحمل رخصا تجارية. ويبيع الصيادون المحليون ما يصطادونه من سمك إلى شركة مصائد الأسماك بسانت هيلانة. وزادت كميات السمك المصيد زيادة كبيرة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ فبلغت ٦٤٠ طنا[٢٠]. ومُنحت عدة شركات دولية رُخَصا للصيد في المياه الإقليمية لسانت هيلانة وجزيرة أسنسيون، وقد أسهمت هذه الرخص بما يصل إلى ٢٠ في المائة من إجمالي الإيرادات المحلية.

٢٦ - ولقد اكتسبت سانت هيلانة سمعة طيبة بسبب النوعية العالية لمنتجاتها من البن والسمك. فالبن الذي تنتجه سانت هيلانة يعتبر من أجود أنواع البن الممتاز في العالم. وقد أصبح سمك سانت هيلانة البّري أول سمك يحصل على شهادة الخلو من المواد الاصطناعية من رابطة التربة، وهي المنظمة الرائدة في المملكة المتحدة في الترويج ومنح شهادات للأغذية والمنتجات الزراعية الخالية من المواد الاصطناعية[٢١].

٢٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥ كان قد أُنجز مشروع للري بالتنقيط وتم ربط ٦٩ مزارعا بنظام الري الجديد في سانت هيلانة[٢٢].

دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢٨ – يوجد في سانت هيلانة حوالي ١٢٠ كيلومترا من الطرق المعبدة، وحوالي ٢٠ كيلومترا من الطرق غير المعبدة. وقد شرعت حكومة سانت هيلانة في إقامة شبكة مواصلات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٢٩ – وفي عام ٢٠٠٥ أُنجز قدر كبير من أعمال الطرق. وشملت مشاريع الطرق إعادة تشييد سطح ٩٠ كيلومترا من الطرق السريعة، وإصلاح ٥٦ كيلومترا من الطرق، وتطهير جوانب الطرق على امتداد ٣٢٩ كيلومترا، وتركيب ٣٠٠ متر من حواجز الأمان، وبناء ١٢٠ مترا مربعا من جدران التثبيت. كما أُنجز طريقان من طرق المقاطعات وأربع طرق محلية خلال هذه الفترة[٢٣].

٣٠ – والميناء الوحيد هو ميناء جيمستاون، الذي يوفر إمكانية رسوّ جيدة للسفن، وبناء حاجز أمواجٍ سيتيح لركاب سفن الرحلات البحرية الكبيرة أن يهبطوا من السفينة إلى الشاطئ في جميع أحوال الطقس. وكما ذُكر سلفا، ونظرا لعدم وجود مطار أو مهبط طائرات على الجزيرة في الوقت الحاضر، فإن الصلة الوحيدة التي تربط الجزيرة بالعالم الخارجي لا تزال تتمثل في سفينة البريد الملكية سانت هيلانة، التي تملكها وتشغلها شركة سانت هيلانة المحدودة للشحن البحري، والتي تبحر جيئة وذهابا بين سانت هيلانة وأسنسيون وخليج والفيس في ناميبيا وكيب تاون في جنوب أفريقيا.

٣١ – وستقوم إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بتمويل المطار الدولي المخطط لبنائه في سانت هيلانة، رهنا بتقديم عطاءات مرضية للحصول على عقد للتصميم والتشييد والتشغيل، فضلا عن إجراء تقييم دقيق للأثر البيئي. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ نُشر إشعار بعقد رسمي في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي وفي مطبوعات متفرقة أخرى في المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وسانت هيلانة، حُدد فيه ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موعدا نهائيا لتقديم العطاءات[٢٤]. ولم يُكشف عن تكلفة هذا المشروع لأن الإدارة رأت أن الكشف عن تقديرات التكلفة يمكن أن يضر بعملية تقديم العطاءات التنافسية. غير أنه وفقا للتقديرات الواردة مؤخرا في التقارير الصحفية بلغت تكلفة المشروع حوالي ٨٠ مليون جنيه استرليني[٢٥].

٣٢ – ولقد قوبل بالترحيب في الإقليم إعلان إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٥ أنها ستمول إنشاء وتشغيل مطار دولي في سانت هيلانة. وإن كان بعض الهيلانيين أبدوا قلقهم من الآثار البيئية على الجزيرة. وسيقام المطار المقترح على سهل خليج بروسبروس في الجانب الشرقي من الجزيرة. وسيضم المطار مدرجا يبلغ طوله

٢ ٢٥٠ مترا يكفي لهبوط وإقلاع طائرة نفاثة بعيدة المدى، بما في ذلك الطائرات من طراز إيربـاص – ألف ٣٢٠ (Airbus-A320)، وبوينغ ٧٣٧ – ٨٠٠ (Boeing 737-800)[٢٦]. ومن المتوقع أن يخدم المطار ٠٠٠ ٧ مسافر، (منهم ٥٠٠ ١ سائح) خلال السنة الأولى، و ٠٠٠ ١٥ مسافر (منهم ٠٠٠ ٨ سائح) بحلول عام ٢٠١٥.

٣٣ - وشُكل مجلس للتنمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ للإشراف على مشروع فتح الطريق الجوي. ويتكون المجلس من ممثلين لحكومة سانت هيلانة وقطاعها الخاص ومجتمعها المدني. ويتمثل الدور الرئيسي للمجلس في إسداء المشورة للمجلس التنفيذي بشأن السياسات الإنمائية واستراتيجيات كفالة إنجاز المشروع بنجاح. ومجالات الاهتمام الرئيسية التي حددها المجلس هي السياسات المتعلقة بالهجرة وحيازة الأراضي والضرائب والتنمية والعمالة[٢٧]. كذلك يساعد فريق مشروع فتح الطريق الجوي في تنفيذ مشروع المطار. وقد تحوَّل دور الفريق خلال عام ٢٠٠٥ من تقرير السياسات إلى تسهيل تنفيذ المشروع في الموعد المحدد وبتكلفة فعالة. وتشمل أنشطة ذلك الفريق الاتصال بأفرقة المشاريع الأخرى (مثل فريق مشروع سُبُل الوصول التابع لإدارة التنمية الدولية)، وبمجلس التنمية في سانت هيلانة وحكومة سانت هيلانة وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية[٢٨].

٣٤ - وستتلقى حكومة سانت هيلانة أيضا مساهمات تتعلق بمشروع فتح الطريق الجوي من فريق تابع لجامعة هارفارد، أجرى تقييمات لحساب إدارات الشؤون القانونية والأراضي والتخطيط في الإقليم خلال عام ٢٠٠٥[٢٩].

٣٥ - وكان مقررا عرض مشروع قانون إنشاء المطار على المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وسيتضمن المشروع الأحكام الضرورية لبناء المطار[٣٠]. ونتيجة لخطة بناء المطار تنوي المملكة المتحدة أن تنهي جميع مساعداتها المالية لسانت هيلانة على مراحل بحلول عام ٢٠٣٠[٣١].

هاء - الأعمال المصرفية والائتمان

٣٦ - لم يُبلغ عن حدوث أية تطورات جديدة في هذا القطاع منذ صدور ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2005/14).

واو - السياحة

٣٧ - كثّف مكتب السياحة في سانت هيلانة جهوده الهادفة إلى الترويج لإقليم باعتباره مقصدا سياحيا. وتركز الاستراتيجية السياحية للمكتب التي تبلغ مُدتها ١٠ سنوات على أربعة عناصر رئيسية هي: التخطيط، والاستثمار، وتقديم خدمات فائقة الجودة للسائح،

والترويج. وقد عمل كبار الاستشاريين الدوليين في مجال السياحة مع ممثلي سانت هيلانة لوضع استراتيجية تشمل جميع هذه النقاط الأربع[٣٢]. وفي عام ٢٠٠٥ قامت بعثة تجارية من سانت هيلانة بزيارة لناميبيا للالتقاء بالمستثمرين المحتملين ولاستطلاع فرص التصدير/الاستيراد والسياحة مع ذلك البلد[٣٣]. وشهدت سانت هيلانة في نفس العام حدوث زيادة في ما يسمى بالسياحة البيئية، وذلك بفضل السمات الجذابة التي تنفرد بها الجزيرة[٣٤].

٣٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥ أعلنت الحكومة أنها ستعمل، بالتعاون مع الشركة الترفيهية لسانت هيلانة (شيلكو)، على تحقيق الأهداف التالية:

- اقتصاد مكتفٍ ذاتيا قائم على السياحة؛
- سياسات لاجتذاب سياحة تدر قيمة عالية بأعداد قليلة من السائحين؛
- صون البيئة وتحسينها لدعم تطوير السياحة؛
- إقامة منتجع رئيسي يتكون من فندق خمس نجوم وملعب للغولف وفيلات؛
- وضع ترتيبات مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تتضمن مرافق سياحية وخدمات ضرورية للمساعدة على تعزيز السياحة في الإقليم[٣٥].

٣٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥ أعلنت شركة شيلكو أنها تنوي استثمار ٤٠ مليون جنيه استرليني في الإقليم. ويشكل المنتجع الرئيسي الذي يحتوي على ملعب للغولف أحد المشاريع الرئيسية للشركة. وقدرت شيلكو أن بناء المنتجع وصيانته سيخلقان ٢٠٠ وظيفة في مجال الإنشاءات لمدة أربع سنوات، و ٣٢٥ وظيفة طويلة الأجل بعد ذلك[٣٦]. غير أن أصحاب الفنادق المحليين أعربوا عن تخوفهم من أن يشكل مشروع البناء المزمع خطرا على مصادر أرزاقهم[٣٧]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أُرجئ البت في طلب شيلكو شراء الأرض لبناء المنتجع إلى حين اعتماد سياسات جديدة للسياحة والاستثمار[٣٨].

٤٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أجرى فريق من جامعة هارفارد دارسة حلل فيها المقترحات الكثيرة المتعلقة بتنمية السياحة التي قُدمت إلى حكومة سانت هيلانة. وكان العنصر الرئيسي في هذه الدراسة هو تحليل للموارد يستند إلى خريطة جغرافية لسانت هيلانة، وإلى مختلف المظاهر المتعلقة بالسياحة المحتملة، وغير ذلك من جوانب التنمية الاقتصادية[٣٩]. وركز أحد جوانب دراسة هارفارد على مساحة الأرض التي يمكن استخدامها للبناء في سانت هيلانة. وخلصت الدراسة إلى أن الإقليم ''لديه ما يكفي من الأراضي''، بشرط أن تكون الأبنية على قدر كبير من التراصّ. وبدد هذا الاستنتاج مخاوف سانت هيلانة من عدم

وجود مساحة كافية من الأرض لنمو السياحة. كذلك أوصت الدراسة بتشجيع استثمارات القطاع الخاص وتغيير القوانين الحالية التي تنظم حيازة المهاجرين للأراضي، وذلك تحقيقا لأقصى حد من الفائدة المرجوة من تنمية السياحة[٤٠].

٤١ - وقد أبرز النقاش الجاري بشأن النمو المتوقع للسياحة في سانت هيلانة تحديين من المحتمل أن تواجههما سانت هيلانة في المستقبل، هما: الموازنة بين الفوائد الاقتصادية وبين الحاجة إلى التنمية المستدامة؛ ودورة حياة الأماكن السياحية وأثر ذلك على السكان المحليين وعلى اقتصادهم[٤١]. وقد انبرت للدفاع عن التنمية المستدامة منظمة غير حكومية جديدة تُعرف باسم ''الصوت'' (The Voice). وأبرزت منظمة ''الصوت''، التي شُكلت كرد فعل للإعلان عن بناء المطار الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٥، المسائل المتعلقة بتوافر ماء الشرب، وصيد السمك في المياه المحيطة بالجزيرة، والفجوة المحتمل اتساعها بين الأغنياء والفقراء، وذلك باعتبارها من المسائل التي يتعين على حكومة سانت هيلانة النظر فيها عند وضع خطة التنمية.

خامسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤٢ - أفاد الفريق المؤلف من ممثلي إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث الذي تفاوض بشأن خطة السياسة القطرية للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ بأن سانت هيلانة تعتبر، وفقا للمعايير الدولية، بلدا من البلدان متوسطة الدخل وليس فيها غير شواهد قليلة على وجود فقر مادي حقيقي. وأضاف الفريق أن الفضل الأكبر في هذا يرجع إلى شبكة الأمان الحكومية الشاملة التي تضمن لكل فرد حدا أدنى من مستوى المعيشة اللائق. كما يرجع إلى الشبكات الاجتماعية التي تشجع على توزيع الدخل بين الأقرباء وبخاصة في شكل تحويلات مالية. وتحدد خطة السياسة القطرية قطاعين بالغي الضعف هما المسنون الذين يعيشون على الاستحقاقات الاجتماعية وتتزايد أعدادهم (بحيث يتوقع أن تصل نسبتهم إلى ٢٤ في المائة من مجموع السكان بحلول عام ٢٠١٠) والمعوقون الذين لديهم احتياجات خاصة لا تلبّى. ويشير الفريق أيضا إلى تفشي (ثقافة الاتكال) في الجزيرة وهي ظاهرة نشأت جزئيا نتيجة لقيام الحكومة بدور رب العمل الرئيسي وكونها المصدر الوحيد للخدمات.

٤٣ - وقد أدى ازدياد عدد المسنين إلى زيادة الحاجة إلى استثمارات كبيرة في برنامج جديد لرعاية المسنين يشمل الإسكان وإنشاء مجمع لتوفير الرعاية المجتمعية للمسنين. كما ازداد أيضا انتشار الحالات الصحية المزمنة حيث تعاني نسبة ٨ في المائة تقريبا من السكان من

مرض السكر وتعاني نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من السكان من ارتفاع ضغط الدم. ولاحظ أحد أخصائيي القلب الزائرين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أن ارتفاع معدلات السمنة في سانت هيلانة هو السبب الرئيسي في ارتفاع معدل حالات الإصابة بارتفاع ضغط الدم[٤٣].

٤٤ - وفي عام ٢٠٠٥ أشار مشروع فتح المجال الجوي نقاشا بشأن احتمال دخول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى سانت هيلانة عن طريق عدد الزوار المتزايد وعمال البناء الذي يعملون فيما وراء البحار. ولا تعرف حالات حاليا إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الإقليم. ونوقش في جلسة المجلس التنفيذي المعقودة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ اقتراح يقضي بإجراء فحص للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبعد نقاش ونظر مستفيضين وافق المجلس التنفيذي على ألا يصبح الفحص الخاص بالكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية جزءا من الفحص الروتيني للزوار والعمال. ووافق بدلا من ذلك على إدخال تدابير أخرى من قبيل بث برنامج للتوعية وتوفير التثقيف الصحي[٤٤].

باء - العمالة

٤٥ - يظل القطاع العام هو الجهة الرئيسية لتوفير فرص العمل في سانت هيلانة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بدأت الحكومة تطبيق السياسة المتعلقة بالبطالة طويلة الأجل وعملت إدارة العمل والضمان الاجتماعي بموجبها على نحو وثيق مع العاطلين لتحديد احتياجاتهم إلى التدريب. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، كان هناك ٩٠ فردا ما زالوا يعملون بموجب النظام القديم للعمالة في المجتمع المحلي وأربعة أشخاص يعملون بموجب النظام الجديد[٤٥].

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٥ بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا يتمثل هدفه العام في الحد من البطالة طويلة الأجل في سانت هيلانة عن طريق توفير تدريب مشترك بين القطاعين العام والخاص ونظام لخبرة العمل. وقد وضع ذلك النظام لمساعدة العاطلين عن العمل في سانت هيلانة على العثور على فرص عمل وعلى تحسين احتمالات استمرار عمالتهم وتعزيز آفاق العمل بالنسبة لهم[٤٦].

٤٧ - وزادت العمالة في الخارج زيادة مطردة مما أسفر عن زيادة التحويلات إلى الإقليم. ويعمل أكثر من ٣٠ في المائة من قوة العمل في أسنسيون وجزر فولكلاند (مالفيناس) أو في المملكة المتحدة؛ ويبلغ مجموع التحويلات المالية التي يرسلونها إلى سانت هيلانة ٢٣ مليون جنيه استرليني سنويا[٤٧]. ولكن بالنظر إلى أن عقود العمل في الخارج تشترط جميعها تقريبا ألا يكون العمال مصحوبين بمرافقين فإن المجتمع يتحمل عبئا اجتماعيا كبيرا بسبب تفكك

الأسر. وإضافة إلى ذلك، وبسبب هجرة عمال مهرة بحثا عن فرص عمل أفضل في الخارج، يتحتم جلب المزيد من العمال الأجانب من الخارج ولا سيما الممرضين والمدرسين. ووصفت حالة من الحالات التي ذكرتها وسائط الإعلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ منتجا للبن اضطر إلى جلب عشرة عمال من ناميبيا وألمانيا للعمل في مزرعة البن التي يمتلكها[٤٨]. وأظهر الاستعراض الاستراتيجي لسانت هيلانة للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ أن تحويلات العاملين في الخارج غير مستدامة وحدد بوضوح العواقب الخطيرة المترتبة على عدم تمحور التنمية حول الناس[٤٩]، مشيرا إلى أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر إذا كان أبناؤه هم أكبر صادراته.

٤٨ - وبرزت رابطة سانت هيلانة للخدمات العامة إلى حيز الوجود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ويتمثل هدفها الرئيسي في تقديم العون والمساعدة وتعزيز رفاه وسلامة أعضائها. والرابطة هي أشبه بنقابة عمال وتمثل مصالح الموظفين الحكوميين في سانت هيلانة[٥٠].

جيم - التعليم

٤٩ - التعليم إلزامي ومجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة. وفي عام ٢٠٠٥ كانت هناك سبع مدارس تعمل في الإقليم ينتظم فيها ما مجموعه ٧٨٤ تلميذا.

٥٠ - وبعد إدخال الامتحانات الموحدة المعتمدة في بريطانيا فيما يتعلق باللغة الانكليزية والرياضيات في الصفوف الدراسية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة تبين أن نتائج معظم التلاميذ كانت أقل من نتائج نظرائهم في بريطانيا. كما أوضحت نتائج امتحانات المرحلة الثانوية للطلاب الذين هم في سن السادسة عشرة وما فوقها أن تحصيلهم أقل مما يجب إلى حد بعيد، إذ لا تزيد نسبة الذين يحصلون على الدرجات الخمس الدنيا المؤهلة لنيل شهادة الثانوية العامة على ١٢ في المائة بالمقارنة بنسبة ٤٠ في المائة في المملكة المتحدة. وتعزى هذه المشاكل جزئيا إلى ارتفاع معدل تغيُّر المدرسين وافتقارهم إلى المؤهلات والخبرة[٥١].

دال - البيئة

٥١ - في سانت هيلانة برنامج للمحافظة على البيئة يرمي إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض وكفالة تنوع الموائل التي تشكل جزءا لا يتجزأ من تراث الإقليم ومن الممكن أن تزيد إمكاناته السياحية. ويدرج الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة ٤٠ في المائة من الأنواع النباتية في الجزيرة في قوائمه باعتبارها مهددة بالانقراض، بينما يؤكد غيره من دعاة حفظ الطبيعة على أن النسبة الفعلية أعلى من ذلك. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمدت المملكة المتحدة

والأقاليم التابعة لها مجموعة من المواثيق البيئية التي حددت لأول مرة مسؤوليات الطرفين المتبادلة بشأن البيئة.

٥٢ - وفي عام ٢٠٠٥ أفاد العلماء عن حدوث انخفاض مقلق تبلغ نسبته ٤٠ في المائة في عدد الطيور السلكية (Wire birds) وهي أنواع نادرة لا توجد إلا في سانت هيلانة[٥٢]. وقدم تفسيران محتملان لذلك هما تدهور موئل الطيور العشبي، الناجم عن تناقص أعداد حيوانات الرعي، وحدوث زيادة في أعداد الحيوانات المفترسة كالقطط والفئران وطيور المينا. وتشمل السبل المحتملة الأخرى التي يجري النظر فيها لزيادة أعداد الطيور السلكية والسماح للحيوانات بالرعي على نطاق أوسع مع التحكم في أعداد الحيوانات المفترسة.

٥٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أجرت شركة الاستشارات البيئية والهندسية بالمملكة المتحدة (فابرمونسيل) المحدودة دراسة أولية عن أثر المطار الجديد على حكومة سانت هيلانة[٥٣]. ولم تتوافر حتى الآن تفاصيل التقرير الأول. وستواصل شركة فابرمونسيل أنشطتها في مجال الرصد طوال فترة تطوير المطار للتخفيف من أي تأثيرات بيئية سلبية محتملة.

سادسا - تابعا سانت هيلانة

ألف - أسنسيون

١ - لمحة عامة

٥٤ - اكتشف البرتغاليون أسنسيون في عام ١٥٠١ ثم ''عثر'' عليها من جديد في يوم وافق عيد الصعود ألفونس دالبوكيركي فسمى تلك الجزيرة غير المأهولة. وتبلغ مساحة أسنسيون ٩٠ كيلومترا مربعا وهي بركانية المنشأ. وحين كان نابليون سجينا في سانت هيلانة في عام ١٨١٥ رابطت حامية بحرية بريطانية صغيرة في جزيرة أسنسيون. وظلت الجزيرة تحت إشراف البحرية البريطانية حتى عام ١٩٢٢ حين أصبحت تابعة لسلانت هيلانة. ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٦٤ ظلت الجزيرة تحت إدارة شركة البرق الشرقية (التي تغير اسمها في عام ١٩٣٤ فأصبح شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية). وفي عام ١٩٦٤ وبسبب الخطط الرامية إلى إنشاء محطة لهيئة الإذاعة البريطانية ومحطة لهيئة الإشارات المؤلفة تم تعيين مسؤول إداري للجزيرة. وخلال الحرب العالمية الثانية أنشأت حكومة الولايات المتحدة مهبطا للطائرات باسم وايد ويك على أرض الجزيرة. وفي عام ١٩٥٧ استعادت القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وجودها في الجزيرة وجرى توسيع مهبط الطائرات والمرافق التابعة له. وأصبحت الجزيرة الآن محطة التتبع الجنوبية الشرقية

للميدان الشرقي لاختبارات الصلاحية للقوات الجوية التابعة للولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٢ أصبحت الجزيرة نقطة التوقف الوسطى لرحلات طائرات السلاح الجوي الملكي المتجهة إلى جزر فولكلاند (مالفيناس) أو العائدة منها. ووقّع المسؤولون البريطانيون ومسؤولون من الولايات المتحدة على الاتفاق المتعلق بمهبط الطائرات (وايد ويك) في عام ٢٠٠٣، الذي فتح المهبط بموجبه أمام حركة الطائرات المدنية المستأجرة.

٢ - الدستور السياسي

٥٥ - يمارس حاكم سانت هيلانة السلطة التنفيذية للإقليم. وثمة مسؤول إداري مقيم يعمل تحت رئاسة الحاكم. ونظرا لعدم وجود أي سكان أصليين قط، يتألف سكان سانت هيلانة (حوالي ١ ١٠٠ نسمة) من موظفي الشركتين اللتين أنشئتا في الجزيرة ومن أسرهم. وحتى عام ٢٠٠١ كانت الخدمات الإدارية والعامة توفرها جميعها شركة مرافق جزيرة أسنسيون، المشتركة بين دائرة الإذاعة العالمية التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية ويديرها مجلس يسمى مجلس لندن ''للمستعملين''. ونظرا لتغير الأولويات الجيوسياسية وارتفاع المرتبات قرر مجلس لندن في عام ١٩٩٩ حل الشركة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١. وفي ذلك التاريخ تولت المسؤولية عن الخدمات حكومة انتقالية جديدة للجزيرة تألفت من حاكم سانت هيلانة والمسؤول الإداري لأسنسيون. ومنذ ذلك التاريخ يدور نقاش بين سكان الجزيرة حول كيفية توسيع نطاق وضعهم السياسي والتشريعي.

٥٦ - وطوال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ دار نقاش واسع بين سكان أسنسيون حول شكل حكومتهم في المستقبل. وفي أعقاب مناقشات عامة مطولة وتبادل للآراء مثير للجدل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن طرائق الحكم الديمقراطي التي يمكن أن تتبعها أسنسيون أجري استفتاء في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ طُلب فيه من السكان أن يختاروا بين نموذجين: إما مجلس محلي للجزيرة أو مجلس محلي للجزيرة على أن يتولى مجلس مشترك بين الجزيرتين يضم أعضاء من سانت هيلانة إدارة بعض الخدمات في مجالات من قبيل التنمية الاقتصادية والصحة والتعليم. وحبذ ٩٥ في المائة ممن أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء الخيار الأول، أي تشكيل مجلس في الجزيرة يضطلع بمسؤوليات مالية وإدارية عن الخدمات المقدمة للجزيرة.

٥٧ - ولكن ما زال يتعين إنشاء هيئة حكومية أخرى هي منتدى استشاري مشترك يقوم بتنسيق العلاقات بين سانت هيلانة وأسنسيون فيما يتعلق بالأمور التي تكون موضع اهتمام مشترك. وفي هذا الصدد أوصت أليسون كوينتين باكستر المستشارة الدستورية المستقلة التي زارت أسنسيون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بأن يأخذ سكان أسنسيون وسانت هيلانة

بترتيبات تعاونية مماثلة لتلك القائمة فيما بين دول مستقلة صغيرة في شرق البحر الكاريبي وفيما بين دول جزرية صغيرة في المحيط الهادئ وبين أستراليا ونيوزيلندا[٥٤].

٥٨ - ومع أن التغييرات الدستورية المقترحة لم تنل تأييدا عاما كافيا في سانت هيلانة إثر الاستطلاع الاستشاري الذي جرى في أيار/مايو ٢٠٠٥ لا يزال تعديل الدستور موضع نقاش فيما يتعلق بتابعيها.

٥٩ - وقد جرت أحدث انتخابات في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حيث انتُخب سبعة مرشحين لمجلس الجزيرة[٥٥].

٦٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ شاركت أسنسيون لأول مرة في المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار منذ إنشاء المجلس في عام ١٩٩٩.

٣ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

٦١ - عُقد في عام ٢٠٠٥ اجتماع مشترك بين فريق وزارة الدفاع التابع لوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث ومجلس جزيرة أسنسيون. وتناول الاجتماع الذي ترأسه الحاكم مايكل كلانسي الموضوع الذي أثار الكثير من الجدل والمتعلق بالحق في الإقامة والتملك في أسنسيون[٥٦]. وتم التوصل إلى قرار نهائي بشأن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عندما قررت حكومة المملكة المتحدة عدم منح الحق الدائم في الإقامة والتملك. وكان أحد الشواغل الرئيسية لحكومة المملكة المتحدة هو احتمال ترتيب التزامات ضريبية على دافعي الضرائب البريطانيين[٥٧].

باء - تريستان دا كونها

١ - لمحة عامة

٦٢ - تتألف تريستان دا كونها[٥٨] التابعة لسانت هيلانة من أربع جزر تُعرف كبراها باسم تريستان دا كونها أما الجزر الأخرى فهي غوف وإنأكسيسبل ونايتنغيل. وتريستان دا كونها جزيرة بركانية مستديرة تبلغ مساحتها ٩٨ كيلومترا مربعا وهي أبعد الجزر المأهولة بالسكان في العالم. فأقرب جاراتها هي سانت هيلانة التي تبعد عنها ٣٣٤ ٢ كيلومترا إلى الشمال وكيب تاون، بجنوب أفريقيا، التي تبعد عنها ٧٧٨ ٢ كيلومترا إلى الشرق. وقد أُجلي سكانها إلى المملكة المتحدة إبان ثورة البركان الأخيرة في عام ١٩٦١ ولكنهم عادوا إليها في عام ١٩٦٣. والمستوطنة الوحيدة في الجزيرة هي عاصمتها المسماة إدنبرة البحار السبعة.

٦٣ - وقد بلغ تعداد السكان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وفقا لما ذكره المسؤول الإداري، ٢٧٥ نسمة ينقسمون إلى مائة أسرة معيشية تقريبا. ويعيش فريق من خبراء الأرصاد الجوية التابعين لجنوب أفريقيا في جزيرة غوف. أما جزيرتا إنأكسيسبل ونايتنغيل فهما غير مأهولتين.

٢ - الوضع الدستوري والسياسي

٦٤ - بعد إقرار مشروع قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار في عام ٢٠٠٢ حصل سكان تريستان دا كونها على الجنسية البريطانية الكاملة وحق الإقامة في المملكة المتحدة.

٦٥ - يتولى شؤون السلطة التنفيذية في تريستان دا كونها حاكم سانت هيلانة. وللجزيرة مسؤول إداري مقيم يعينه الحاكم ويعمل تحت رئاسته. ويتلقى المسؤول الإداري المشورة من مجلس الجزيرة الذي يرأسه زعيم سكان الجزيرة ويضم ثمانية أعضاء منتخبين (بينهم امرأة واحدة على الأقل) وثلاثة أعضاء معينين. وتجري الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام ويتمتع جميع الناخبين من المسجلين الذين تزيد سنهم على ١٨ سنة بحق التصويت.

٦٦ - لتريستان دا كونها تشريعات خاصة بها. ولكن قانون سانت هيلانة ينطبق فيها بقدر عدم تعارضه مع القانون المحلي وملاءمته للظروف المحلية، وخضوعه للتعديل وفقا لما تتطلبه تلك الظروف. وفي الجزيرة ضابط شرطة متفرغ وثلاثة من رجال الشرطة الخاصين. والمسؤول الإداري هو القاضي في الجزيرة.

٦٧ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ شاركت تريستان دا كونها في المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار لأول مرة منذ إنشائه في عام ١٩٩٩.

٣ - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٦٨ - لم تحدث تطورات جديدة في هذا المجال منذ تقديم تقرير عن هذه المسألة في ورقتي العمل لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ (انظر A/AC.109/2003/4 و A/AC.109/2004/9).

سابعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٩ - قال ممثل المملكة المتحدة في البيان الذي ألقاه أمام الجلسة الثانية للجنة الرابعة، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أثناء الدورة الستين للجمعية العامة (انظر A/C.4/60/SR.2) إن عملية التشاور مستمرة بين حكومته و ١٠ من الأقاليم الواقعة فيما وراء

البحار وإن الاجتماع السنوي السابع للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار سينعقد في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويوفر المجلس منتدى للحوار بين رؤساء الوزراء المنتخبين ديمقراطيا ونظرائهم من الأقاليم والوزراء في حكومة المملكة المتحدة بشأن مجموعة متنوعة من القضايا تشمل العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، والتحديث الدستوري، والحكم الرشيد، والمسائل البيئية، والالتزامات الدولية للمملكة المتحدة.

٧٠ - وقال إن حكومة المملكة المتحدة ترحب بالتقدم المحرز في عملية إعادة النظر في الدستور. وقد عُقدت مباحثات مفيدة بين حكومة المملكة المتحدة وممثلي جزر جبل طارق ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس. ورُفض في استطلاع استشاري جرى في سانت هيلانة مشروع دستور منقح وينظر الإقليم حاليا في اتخاذ خطواته المقبلة. كما جرت مناقشات مستفيضة مع اللجنة المستقلة التي أنشئت في برمودا للنظر في الآثار المترتبة على أية خطوة نحو الاستقلال. وأعدت حكومة المملكة المتحدة، بناء على طلب اللجنة، ورقة تحدد موقفها بشأن عدد من القضايا التي تقوم حكومة برمودا حاليا بدراستها.

٧١ - وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن حكومته تواصل تقديم الدعم لمشاريع بناء القدرات، وتعزيز التنمية المستدامة والحكم الرشيد، في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. كما يواصل برنامج البيئة لأقاليم ما وراء البحار دعم تنفيذ المواثيق البيئية للأقاليم الواقعة فيما وراء البحار. وتواصل الحكومة كذلك تقديم الدعم لأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار في جهودها الرامية إلى تعزيز علاقاتها مع المفوضية الأوروبية وتحسين فرص الاستفادة من أحكام القرار المتعلق برابطة أقاليم ما وراء البحار الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن المعونة التجارية والاقتصادية والإنمائية والبلدان والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار. كما واصلت تعاونها غير الرسمي مع اللجنة الخاصة، وجرت في هذا الصدد زيارة لبرمودا بهدف معرفة التقدم المحرز نحو رفع ذلك الإقليم من القائمة.

٧٢ - وفيما يتعلق باجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ترى حكومة المملكة المتحدة أن مناقشة مفيدة قد جرت بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار وكذلك بشأن التقدم المحرز في مجال التحديث الدستوري، الذي يراعي الأوضاع الخاصة بالأقاليم. وشملت المجالات الأخرى العلاقات الخارجية والحكم الرشيد وإنفاذ القانون والخدمات المالية والنقل والتنمية المستدامة والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. ونظمت إدارة التنمية الدولية اجتماعات مائدة مستديرة بالتعاون مع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في مجالات حقوق الإنسان وإدارة الكوارث.

باء – موقف الإقليم

٧٣ – مثلما ذُكر أعلاه (الفقرتان ١٤ و ١٥)، أجري استفتاء استشاري في سانت هيلانة بشأن التغييرات الدستورية المقترحة التي ظلت تناقش عدة سنوات. ومع أن التغييرات الدستورية المقترحة لم تنل التأييد الكافي لتنفيذها، فإن حكومة الإقليم تدرس خطوتها التالية.

٧٤ – وقد شارك إيريك المستشار التشريعي لسانت هيلانة في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي نظمتها اللجنة الخاصة وعُقدت في كانوان، بسانت فنسنت وجزر غرينادين في أيار/مايو ٢٠٠٥. وطلب السيد جورج أن تبحث اللجنة الخاصة مع الحكومة البريطانية النقاط التالية مثار الاهتمام وهي:

- أن البنية التحتية اللازمة لدعم مشروع المطار ينبغي عدم تمويلها من برنامج المعونة السنوية لسانت هيلانة. فتوقع تمويل تلك البنية من الاعتماد المالي للجزيرة المستترف بالفعل لن يؤدي سوى إلى التعديل بهجرة سكان سانت هيلانة. وإذا أريد للخدمات الجوية أن تحقق تنمية اقتصادية مستدامة فمن الحكمة بالتالي تنفيذ البرنامج الذي طال انتظاره وهو إصلاح وتحديث الخدمات الأساسية الحالية.
- ينبغي إعادة النظر في سياسة استرداد التكلفة التي تريدها إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. فالأوضاع الحالية في سانت هيلانة تجعل من الصعب النظر في كيفية استرداد التكاليف في ظل الاتجاهات الديمغرافية الحالية في الجزيرة.
- ينبغي إدراج الحق في الحصول على الجنسية، كما ورد في المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في دستور هيلانة الجديد وليس كبند يتعلق بوضع هيلانة القانوني كما هو مقترح.

ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

٧٥ – اعتمدت الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ القرارين ١١٧/٦٠ ألف وباء دون تصويت؛ كما أن الجزء تاسعا من القرار ١١٧/٦٠ باء مكرس خصيصا لسانت هيلانة.

الحواشي

(١) هذه المعلومات مستقاة من معلومات أرسلتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمين العام في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن مصادر منشورة.

(٢) وزارة المملكة المتحدة للخارجية وشؤون الكومنولث، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(٣) صحيفة سانت هيلانة هيرالد (St. Helena Herald)، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

(٤) إدارة شؤون أقاليم ما وراء البحار وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، نشرة صحفية، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٥) صحيفة سانت هيلانة هيرالد (St. Helena Herald)، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٦) المرجع نفسه، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٧) المرجع نفسه، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(٨) إدارة شؤون أقاليم ما وراء البحار وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، نشرة صحفية، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٩) الموقع www.sainthelena.gov.sh.

(١٠) الموقع www.sainthelena.gov.sh.

(١١) المرجع نفسه، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(١٢) الموقع www.sainthelena.gov.sh/lifestyle/News-statementcpa.html.

(١٣) صحيفة سانت هيلانة هيرالد (St. Helena Herald)، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(١٤) صحيفة سانت هيلانة هيرالد (St. Helena Herald)، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(١٥) المرجع نفسه، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(١٦) معلومات أرسلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(١٧) صحيفة سانت هيلانة هيرالد (St. Helena Herald)، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(١٨) الموقع http://europa-ru-un.org.

(١٩) هذه المعلومات مستقاة من معلومات أرسلتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمين العام في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن مصادر منشورة.

(٢٠) صحيفة سانت هيلانة هيرالد (St. Helena Herald)، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٢١) الموقع www.sainthelena.gov.sh.

(٢٢) هذه المعلومات مستقاة من معلومات أرسلتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمين العام في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن مصادر منشورة.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) المرجع نفسه، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٢٥) صحيفة سانت هيلانة إندبندنت (The St. Helena Independent)، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛ والموقع www.the-islander.org.ac؛ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) صحيفة سانت هيلانة هيرالد (St. Helena Herald)، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(٢٨) المرجع نفسه، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والموقع www.sainthelena.gov.sh ، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٢٩) المرجع نفسه، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣٠) الموقع www.sainthelenaonline.com، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٣١) المرجع نفسه، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٣٢) المرجع نفسه، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٣) المرجع نفسه، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(٣٤) المرجع نفسه، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٣٥) المرجع نفسه، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٣٦) المرجع نفسه، ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(٣٧) المرجع نفسه، ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(٣٨) المرجع نفسه، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٣٩) المرجع نفسه، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٠) المرجع نفسه، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٤١) المرجع نفسه، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٤٢) هذه المعلومات مستقاة من معلومات أرسلتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمين العام في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن مصادر منشورة.

(٤٣) صحيفة سانت هيلانة هيرالد، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٤٤) المرجع نفسه، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٤٥) المرجع نفسه، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٤٦) الموقع www.santhelenaonline.com، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٤٧) هذه المعلومات مستقاة من معلومات أرسلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية إلى الأمين العام في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة ومن مصادر منشورة.

(٤٨) صحيفة سانت هيلانة هيرالد، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٤٩) الموقع www.sainthelena.gov.sh.

(٥٠) صحيفة سانت هيلانة هيرالد، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٥١) استعراض سانت هيلانة الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، حكومة سانت هيلانة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(٥٢) صحيفة سانت هيلانة هيرالد، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٥٣) المرجع نفسه، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٥٤) وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، نشرة صحفية، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٥٥) الموقع www.the-islander..gov.ac.

(٥٦) صحيفة سانت هيلانة هيرالد، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٥٧) المرجع نفسه، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٥٨) هذه المعلومات مستقاة من مطبوعة تريستان دا كونها (١٩٨٨) وهي من إعداد بريان بولدوين، المسؤول الإداري لتريستان دا كونها.